

قدرة فارس: لا يوجد داخل حركة "فتح" فواصل أو ضوابط صارمة، ولم أسمع بقيادي تعرض لمحاكمة*

■ ما الذي يمليه الواقع الراهن من مهمات وطنية فلسطينية مستجدة؟

□ الشعب الفلسطيني يعيش أوضاعاً استثنائية بالغة التعقيد، وهي بالمناسبة في حالة تفاعل وحركة مستمرة، الأمر الذي يعني أن المهمات المطروحة لا يمكن التعامل معها وفقاً للآليات والسياسات التي كانت معتمدة سابقاً. فشعبنا اليوم يخوض معركة مصيرية من حيث نتائجها على مستقبله، خيراً أو شراً. وبناء عليه أعتقد أن المطلوب هو اعتماد رؤية واستراتيجية عمل تضمنان: أولاً، تعزيز قدرة الشعب على الصمود والمقاومة؛ ثانياً، معالجة الظواهر التي أدت إلى حالة من عدم الثقة بين الجمهور والسلطة؛ ثالثاً، صوغ جديد لمفهوم الوحدة الوطنية بصورة تكفل، أولاً، صهر الجهد الفلسطيني بشكل يقود إلى تمتين وحدته الداخلية وتحصينها من أية أخطار، علماً بأن هناك رهانات كبيرة على ذلك من الأعداء. وثانياً، الابتعاد عن الأسلوب الاسترضائي الذي يقود الجميع إلى التغني بالوحدة الوطنية كمفهوم أجوف بينما تتصرف كل القوى وفقاً لبرامجها الداخلية، أو حتى وفقاً لحسابات ومعادلات شخصية في كثير من الأحيان.

ومن أجل تحقيق ما أشرت إليه يجب أن تستمر السلطة في مشروع الإصلاح "الفلسطيني" الذي بدأته، إذ من شأن ذلك أن يعزز الثقة بين الشعب والسلطة. ولا بد، أيضاً، من تأليف حكومة وفق مواصفات دقيقة، بحيث تكون هذه الحكومة قادرة على المساهمة في تعزيز صمود الشعب ومقاومته للاحتلال، على أن يترافق مع ذلك فتح حوار جدي مع القوى السياسية جميعها لصوغ وثيقة تمثل برنامج عمل يلتزمه الجميع، وعلى أن يتضمن رؤية سياسية موضوعية، وأن يحدد أدوات العمل النضالي وأشكاله.

(* أجرى المقابلة سميح شبيب.

■ ما الذي يجري داخل "فتح" مؤخراً؟ ما هي أبرز التباينات، وأين تتلاقى الرؤى وأين تختلف؟

□ معروف أن حركة "فتح" تحتوي في داخلها حالة التنوع القائمة لدى الشعب الفلسطيني، وبالتالي من الطبيعي أن تشهد بعض التباينات هنا أو هناك. لكنني أعتقد أن الخلافات التي تبرز وتصل إلى درجة الخطورة، كما حدث مع الأخ نبيل عمرو (الإشارة هنا إلى إطلاق النار على بيته)، أو تلك التي أظهرت "فتح" كما لو أنها عدة تنظيمات في إطار جبهوي، ليس سببها الاختلاف في الرؤى، وإنما السبب الجوهرى هو تعطيل العمل باللوائح الحركية، والشلل الذي أصاب الأطر المركزية فيها. فمثلاً، لو انتظم عقد المؤتمر الحركي في موعده وفقاً للوائح الحركية، لظهرت حركة "فتح" أكثر انسجاماً وأكثر حيوية وديناميكية. من هنا فإن تعطيل مؤسسات الحركة أدى إلى اتساع مساحة الاجتهاد الفردي والجماعي، وإلى ظهور مواقف ذات أبعاد استراتيجية أحياناً، تحسب على الحركة من دون أن تكون معتمدة منها، ونجد الأطر القيادية تلهث خلف هذه التفاعلات ولا تقودها أو توجهها، لا على الصعيد النظري ولا على الصعيد العملي. ما أريد قوله هو أن الحياة الحركية في "فتح" تجري ضمن قالب فضفاض لا توجد داخله فواصل أو ضوابط صارمة، ولذلك تستطيع أن تجتهد كما تشاء، وأن تفعل ما تشاء. ولم أسمع خلال الأعوام الثلاثة عشر الماضية أن أحداً من قياديين الحركة قد تعرض لمساءلة أو محاسبة، وللأسف لا توجد صحيفة أو مجلة مركزية للحركة. أما حالة الحضور البارز الذي تمكنت حركة "فتح" من إظهاره حتى الآن، فإن الفضل فيها يعود إلى المبادرات التي يقدم عليها إخوة قياديون، أو أحياناً أطر محلية. ويمكن ملاحظة ذلك بصورة كبيرة خلال الانتفاضة.

■ ما الرسالة السياسية والتنظيمية التي حملتها قضية حجب الثقة عن الحكومة داخل المجلس التشريعي؟

□ لأن موقف أعضاء حركة "فتح" في المجلس التشريعي لم يتخذ في إطار مؤسسة حركية، ربما لا يمكن الحديث عن أية رسالة من أي نوع. والاعتبارات التي حكمت مواقف النواب هي نفسها لدى الجميع بالضرورة، وما جرى كان حصيلة تراكمات متصلة بطبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية خلال أكثر من خمسة أعوام. فقد نجحت الأولى في مصادرة دور الثانية. ولعل المجلس بأعضائه شعر كم كان على حق حين نادى بالإصلاح، وكم كانت قراراته وتوصياته التي اتخذها قبل عدة أعوام صائبة، وهو يرى أن موضوع الإصلاح تحول إلى سيف مسلط على رقابنا، وأن صورة السلطة أثرت تأثيراً قوياً في نتائج عامين من الكفاح المرير. وسواء قصد

جميع نواب "فتح" ذلك، أو لم يقصدوه، فإن الرسالة هي أن حركة "فتح" ملتزمة برنامجها الداعي إلى إقامة نظام ديمقراطي حقيقي، وأن الحركة يمكنها أيضاً أن تقوم بدور المعارضة إذا غابت هذه المعارضة، وهي غير قائمة في المجلس بكل ما تحمله الكلمة من معنى. ولعل ما حدث في المجلس يقود إلى حركة إصلاح شاملة، لا في السلطة فحسب، بل أيضاً في الحركة وفي الأطر والقوى السياسية الأخرى التي تعاني حالة جمود وسكون.

■ هل تعتبرون أن "فتح" هي الحزب الحاكم؟ وإذا كانت كذلك، فما هي علاقتها بالقوى السياسية الأخرى؟

□ يجب ملاحظة خصوصية الحالة الفلسطينية: سلطة على جزء من الأرض من دون سيادة كاملة، ومعارضة تتعامل مع السلطة، ومعارضة ترفض الحل الذي جاء بالسلطة، وشعب قسم منه في الوطن والقسم الآخر في الشتات، إلخ. إن حركة "فتح" هي، من ناحية النظرة إليها، الحزب الحاكم فعلاً، لكنها عملياً قامت بالدور الذي كان يجب أن تقوم به المعارضة، وفي محطات كثيرة كان يبرز هذا بشكل صارخ. فالأغلبية ممن رفعوا أصواتهم ضد الفساد كانت من "فتح"؛ وكثير من المسيرات الاحتجاجية على سلوك جهاز أمني، أو على انتهاك ما، كانت حركة "فتح" تنظمه وتقوده؛ وعدد النواب الذين صوتوا ضد الحكومات الثلاث التي عرضت على المجلس التشريعي، أو قانون الميزانية لعدة أعوام، أكثرية من "فتح"؛ وكذا الحال خلال اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني حين جرى التصويت على تعديل الميثاق الوطني. وهذا الدور الذي يبدو متناقضاً يعكس تعقيدات الوضع الفلسطيني، والحالة الداخلية في حركة "فتح". أمّا في شأن علاقة الحركة بالقوى السياسية الأخرى فأعتقد أن حركة "فتح" نجحت، إلى حد بعيد، في التعامل مع تعقيدات الواقع الفلسطيني، وأحببت المراهنة على عدم قدرة الحركة على المحافظة على القواسم المشتركة بينها وبين مختلف القوى، بما فيها الإسلامية. وكما نلاحظ، فإن "فتح" أعطت إشارات واضحة، وأحياناً حازمة - كما جرى في غزة السنة المنصرمة - إلى أن للسلطة مشروعاً ستحميه، وفي المقابل دافعت عن حق القوى الأخرى في أن تمارس دورها كمعارضة. وأعتقد أنها شكلت ضابطاً حافظ على توازن العلاقة بين السلطة وقوى المعارضة، وتحديداً الإسلامية. وبإبقائها على خيار المقاومة تمكنت من إيجاد صيغة تحالفية مع كل القوى خلال الانتفاضة الأخيرة.

■ ما هو تقويمكم لدور الحركة الإسلامية، وما هو موقع هذه الحركة في الميدان الوطني، وهي لا تشارك في السلطة؟

□ الحركة الإسلامية ذات حضور واضح في الحياة السياسية الفلسطينية، سواء كان ذلك في المجال النضالي ضد الاحتلال أو في الحياة الاجتماعية والثقافية الفلسطينية. لكن هذا الدور، في رأيي، يبقى منقوصاً. فوجودها خارج إطار منظمة التحرير قد يكون خدمتها، لكن لم يخدم القضية ولا الشعب الفلسطيني. فقد ظلت، وأظنها لا تزال، حتى لو لم تقصد ذلك، محل رهان لقوى متعددة، علماً بأنها لم تطرح سبباً أيديولوجياً أو فكرياً أو سياسياً جوهرياً لوجودها خارج المنظمة. وهي تعطي دائماً إشارات بشأن رفضها لدور الشريك، مفضلة العمل من أجل دور البديل؛ وهذا يمكن قراءته في كثير من المواقف والمحطات خلال الأعوام العشرة الماضية. ومع أنني أفهم عدم مشاركتها في السلطة فإنني لا أفهم الاعتبارات التي تبقوها حتى الآن خارج إطار المنظمة. وأعتقد أنها لم تنجح في التوفيق بين موقفها السياسي والعقائدي وبين الموقف البراغماتي الذي يمكن الشعب الفلسطيني من الاستفادة من دورها المعارض بما يساعد في تحقيق البرنامج السياسي لمنظمة التحرير في صراعها مع إسرائيل. ولعلها شغلت خلال الأعوام الماضية بالسعي لإثبات وجودها خارج المنظمة أكثر من انشغالها بإثبات صدقية برنامجها وموضوعيته. وقبل الانتفاضة الأخيرة كان لها كثير من الأنشطة التي لم يكن من السهل وضعها في سياق منطقي لدور معارضة فاعلة وإيجابية.

■ ما هو تقويمكم للأساليب والأنماط السلمية الجديدة التي تنتهجها الانتفاضة؟

□ يقال إن لدى الشعب الفلسطيني حساً سياسياً ثاقباً، ولذلك كان خياره في البداية خيار الانتفاضة الشعبية على غرار الانتفاضة الأولى. لكن، لأن قواعد اللعبة لا يحددها طرف واحد، فإن إسرائيل نجحت، من خلال جرائمها البشعة، في جر الانتفاضة إلى المربع الدامي. إنما، على الرغم من ذلك، كان معظم المشغولين بالشأن السياسي والنضالي يدرك، حتى في أوج تصاعد العمليات العسكرية، أن هناك شيئاً مهماً ناقصاً، هو الطابع الشعبي للانتفاضة. وأعتقد أن هناك إدراكاً بأن للمعركة مع الاحتلال ميادين كثيرة، بينها الميدان الدولي، وأن كثيرين باتوا يدركون أن لا بد من معالجة الالتباس في تعامل الرأي العام الدولي مع النضال الوطني الفلسطيني، ولا بد من استرداد الشرعية الخلقية والقانونية للنضال ضد الاحتلال. والظاهرة التي عايشناها خلال الحصار الأخير لمقر الأخ الرئيس أبو عمار هي، في رأيي، قابلة للتكرار والاستمرار لسببين: الأول أنه لا يلوح في الأفق أي مخرج يقود إلى إنهاء الاحتلال، وبالتالي لا معنى للتوقف سوى الاستسلام للأمر الواقع؛ والثاني أن الناس شعروا، أول مرة، بنتائج

فورية لجهد قاموا به، ولدى الشعب الفلسطيني قدرة عالية على الاستنتاج، وكثيراً ما تُسمع في جلسات على مستويات متنوعة مقارنات بين الانتفاضتين، مع ميل واضح إلى جدوى الأولى وتأثيرها وفعاليتها. وأظن أن القوى السياسية التقطت هذا الاستنتاج، وبدأت تسعى لتعزيز العمل الشعبي وروح المشاركة فيه. وهناك مناخ ملائم الآن أكثر من السابق لتنجح في هذه المهمة. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>